معها ليس على الاستفهام ومما تفيد الاستفهام فهو واقع فيها على حقيقته..

والثاني أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين أو اسميتين[1]..

وخطأ أبو عثمان المازني ـ سيبويه ـ في باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف ـ في ترك صرف: هذا رجل أفعل، قال لأنه مثال لا صفة.

ورد ابن خروف هذا الرأي قائلاً: وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال لكنه يشركه في الفعل الاسم أجرى عليه حكمه كادم وأحمر..

وخطأ أبو العباس أبا عثمان وحكى عنه اتباع مذهب سيبويه ثم تابع المازني، وقوله ـ كما يرى ابن خروف ـ ليس بشيء..

وأبو العباس لم يتابع المازني كما ذكر ابن خروف ولكن نص قوله: تقول هذا رجل أفعل فاعلم فلا تصرف افعل لأنك وضعته موضع النعت كما وضعت الأول موضع الفعل وهذا قول الخليل وسيبويه[2].

وكان المازني يقول: هذا رجل أفعل «فيصرف افعلا هذا، ويقول لأنه ليس بنعت معلوم وأما افعل زيد فيجعله فعلاً لأنه قد رفع زيداً به، وهو مذهب، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا[3].

وجاء في شرح المفصل: تقول: افعل إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف فلا ينصرف افعل هذا لأنه في موضع معرفة، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً نحو افكل وايدع[4].

ورأينا ذلك مفصلاً عند تقديمنا لباب ما لا ينصرف.

وقال ابن خروف في باب العدل في العدد ـ باب فعل ـ: وزعم يحيى

---

(1) المغني 61 بتصرف. بتحقيق د/ مازن المبارك.
(2) الكتاب 2/5.
(3) المقتضب 3/384.
(4) شرح المفصل 1/39.